UNITED NATIONS ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION FOR WESTERN ASIA
1992
LIBRARY & DOCUMENT SECTION

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التوزيع : عام
E/ESCWA/SD/89/WG.1/22
٢٧ آب/أغسطس ١٩٨٩
ARABIC
الأصل: بالعربية

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا

مؤتمر حول قدرات واحتياجات المعوقين في منطقة الاسكوا
٢٠ - ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩
عمان

المعوقون في لبنان

تقرير ميداني

إعداد
(*)
هاشم الحسيني
مدير مركز التدريب الاجتماعي

(*) الآراء الواردة في هذا التقرير تعبر عن وجهة نظر الكاتب ولا تعكس بالضرورة رأى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

ESCWA Documents converted to CDs.
5
ectory Name:
5\SD\89_1_22.A
by: ProgressSoft Corp., P.O.Box: 802 Amman 11941, Jordan

المحتويات

الصفحة

خلاصة ..... هـ

الفصل

أولا- الاحصاءات المتوفرة عن المعوقين خلال السنوات العشر الأخيرة ١

ألف - تقديم ١

باء - دراسة احصاء وتصنيف المعوقين في لبنان ١

جيم - تقدير عدد المعوقين ٣

ثانيا- المؤسسات المعنية بشؤون المعوقين والخدمات المؤداة لهم ٥

ثالثا- اتجاهات العوق ٧

رابعا- تصنيف انواع العوق ٧

خامسا- النتائج الاجتماعية والاقتصادية ٩

سادسا- السياسات الحكومية ١١

ألف - المديرية العامة للشؤون الاجتماعية (مصلحة الأنعاش الاجتماعي) ١١

باء - المديرية العامة للصحة ١٣

جيم - الضمان الاجتماعي ١٣

دال - المركز التربوى للبحوث والانماء ١٣

هاء - كلية الصحة العامة بالجامعة اللبنانية ١٤

سابعا- التوصيات ١٤

المراجع ١٦

خلاصـــة

١- الاحصاءات المتوفرة عن المعوقين

يعاني لبنان من ضعف القاعدة الاحصائية فيه، والدراسات حول المعوقين نادرة كغيرها من الدراسات الميدانية والمسوحات الاحصائية. ولعل اشمل دراسة اعدت في لبنان حول الموضوع هي «دراسة احصاء وتصنيف المعوقين في لبنان» لعام ١٩٨١، حيث اعتمدت طريقة المسح الشامل. اما الدراسات التي قبلها فهي على الغالب مجتزأة.

شملت هذه الدراسة (١٩٧٤ ٩) معوقا من مختلف الفئات وفي جميع المناطق اللبنانية، وانطلاقا من هذا الرقم قدر عدد المعوقين سنة ١٩٨١ بحوالي (٨٩٦ ٤٣) معوقا، ولمعرفة العدد الحالي يمكن اضافة نسبة ٥ في المائة فيصبح العدد حوالي ٨٠ الف معاق تقريبا.

٢- مؤسسات المعوقين

في لبنان حوالي ٥٠ جمعية ذات منفعة عامة تعنى بشؤون المعوقين وهي جميعا تنتمي للقطاع الخاص بالتعاون مع المديرية العامة للشؤون الاجتماعية (مصلحة الانعاش الاجتماعي) وغيرها من المؤسسات الحكومية التي تتولى دعم هذه المؤسسات عن طريق تقديم بدلات يومية للعلاج والرعاية أو قروضا وهبات للانشاء والتجهيزات والمعدات وتوفير التدريب والمنح الدراسية.

معظم المعوقين في لبنان يقيمون مع اسرهم وهناك حوالي ثلاثة الاف معاق يقيمون في مؤسسات الرعاية، وهناك نقص في عدد المؤسسات بالنسبة لعدد المعوقين.

٣- اتجاهات الاعاقة

يتميز اتجاه الاعاقة في لبنان بتزايد عدد الاصابات الجسدية ولا سيما الاصابات الناجمة عن القذائف العشوائية وانفجار السيارات المفخخة والصدامات العسكرية، يضاف الى ذلك المشاكل النفسية الناجمة عن القلق والخوف والاضطراب والحالات العصبية وخاصة بالنسبة للاطفال والاولاد.

٤- تصنيف الاعاقات

يمكن تصنيف الاعاقات في نوعين رئيسيين: الاعاقات الجسدية والاعاقات العقلية.

وتضم الاعاقات الجسدية: الاعمى والابكم والاصم والابتر والمشلول والمصاب بالروماتيزم المزمن والمشوه، هذا مع العلم ان هذه الفئة تضم فئات مركبة اى اكثر من اعاقة في وقت واحد.

اما الاعاقات العقلية فتقسم الى فئتين: التخلف العقلي والامراض العقلية بالاضافة الى فئة الافراد غير المتكيفين اجتماعيا غير القادرين على الاندماج في المدارس أو النشاطات العامة.

٥- النتائج الاجتماعية والاقتصادية

في لبنان اليوم ضائقة اقتصادية خطيرة، فقد انخفضت القوة الشرائية لليرة اللبنانية حوالي ١٥٠ ضعفا وانعكست هذه الضائقة على اوضاع المعوقين.

بحسب احصاء ١٩٨١، ربع المعوقين فقط تلقى نوعا من الرعاية وهناك ثلاثة أرباع من المعوقين جسديا لم يتلقوا اى علاج.

وهناك نقص في مستوى الوعي الاجتماعي وفي مستوى قناعة افراد المجتمع في تقبل مشاكل الاعاقة.

ان نظام الايواء والرعاية والتأهيل الذي تعتمده الدولة في لبنان من خلال الانعاش الاجتماعي لا يغطي سوى ٣٠ في المائة من نفقات المعوقين الذين تتولى رعايتهم. اضف الى ذلك مشاكل التأهيل وصعوبات قبول المعوقين في المؤسسات التعليمية والمهنية فضلا عن رفض المعوقين من قبل مؤسسات الاستخدام.

٦- السياسات الحكومية

تكاد الخدمات الحكومية المقدمة للمعوقين تنحصر ضمن الجهود التي تبذلها مصلحة الانعاش الاجتماعي وذلك من خلال تعاقدها مع ٢٢ مؤسسة من مؤسسات الرعاية، وقد بلغ مجمل ما انفقته المصلحة سنة ١٩٨٨ حوالي ١٥٠ الف دولار اميركي فقط. ان الدولة اللبنانية اليوم، لاعتبارات عديدة، سواء سياسية أو اقتصادية، في وضع لا يمكنها من الاضطلاع بمسؤولياتها في ميدان المشاكل الاجتماعية بشكل عام واتجاه مشكلة المعوقين بشكل خاص.

٧- توصيات هامة

(أ) اعداد دراسة جديدة لاحصاء وتصنيف المعوقين تعتمد على المسح الشامل لتكوين صورة علمية واضحة عن الواقع الراهن للمعوقين في لبنان؛

(ب) تدريب المربين المتخصصين ودعم المراكز التدريبية الخاصة بتأهيلهم واعدادهم؛

(ج) دعم مؤسسات رعاية المعوقين التي تضررت نتيجة الاحداث اللبنانية من اجل اعادة البنـــاء والتجهيز؛

(د) اعتماد مشاغل العمل المحمية لتدريب المعوقين وتأمين عمل لهم بعد التدريب؛

(هـ) استصدار تشريعات تؤمن التسهيلات الحياتية والمعيشية للمعوقين.

أولا- الاحصاءات المتوفرة عن المعوقين في لبنان خلال السنوات العشر الاخيرة

ألف- تقديم

يعاني العديد من بلدان العالم الثالث مشكلة غياب او ضعف القاعدة الاحصائية في مختلف المجالات التي تعتمد المعطيات الرقمية كمنطلق علمي لوضع خطط التنمية ورسم السياسات. ولبنان من ضمن هذه البلدان التي تعيش المشكلة، ان لم نقل انه اشد البلدان افتقارا للاحصاءات، وذلك لاسباب كثيرة منها ما يمت بصلة لطبيعة النظام السياسي وقيام هذا النظام على اساس التوازن العددي بين الطوائف.

ومنذ بداية الستينات بدت الحاجة ملحة للقيام ببعض المسوحات والدراسات الميدانية مع مجيء بعثة ايرفد الى لبنان، ثم كانت دراسة القوى العاملة عام ١٩٧٠، وهي أول دراسة احصائية شاملة للقوى العاملة في لبنان. كما نشير الى احدى الدراسات السريعة التي اعدتها احدى الجمعيات اللبنانية عام ١٩٨٠ اذ قدرت عدد المعوقين بحوالي مئة وثلاثة الاف. وظل نصيب المعوقين من الدراسات الميدانية الشاملة كنصيب غيرهم من الفئات، حتى جاءت الدراسة المعنونة (احصاء وتصنيف المعوقين في لبنان) عام ١٩٨١ لتسد النقص في هذا الميدان، ولعلها الدراسة الوحيدة التي اعتمدت اسلوب المسح الشامل لمختلف انواع الاعاقات، ويمكن اعتبارها المستند العلمي الاكثر اهمية حول واقع الاعاقة في هذا البلد اذ لم يقم منذ ذلك الحين بأى عمل احصائي ذي شأن في هذا المجال. ومع اخذ الفترة الزمنية التي نافت على الثماني سنوات يمكننا القول ان المعطيات التي حققتها هذه الدراسة يمكن الرجوع اليها لتقدير الواقع الاحصائي للمعوقين، لذلك لجأنا لاعتمادها بشكل اساسي مع السعي لاستكمال الصورة عن طريق المقابلات والاستفصاءات والمراجعات التي قمنا بها لدى عدة دوائر حكومية واهلية معنية بوضع المعوقين ليأتي تقريرنا معبرا عن الواقع الراهن قدر المستطاع. اذ لم يكن بمقدورنا الاستعانة بدراسة جديدة لعدم توفرها كما سبقت الاشارة، وان كنا نؤكد على ضرورة اعداد مثل هذه الدراسة اليوم.

باء- دراسة احصاء وتصنيف المعوقين في لبنان

اعدت الدراسة المعنونة «احصاء وتصنيف المعوقين في لبنان» عام ١٩٨١ - بمناسبة السنة العالمية للمعوقين. واشرفت على اعدادها لجنة حكومية برئاسة مدير عام الشؤون الاجتماعية وتولى الاشراف الفني عليها مدير مركز التدريب الاجتماعي.

والغرض من هذه الدراسة هو التعرف على المعوقين في لبنان بهدف تقديم خدمات لهم في مجالات الاعداد والعلاج والتأهيل. مع اعتبار الاهداف العامة التالية:

- الاستجابة لدعوة الامم المتحدة بتكريس عام ١٩٨١ سنة دولية للمعوقين؛

- التعرف على حجم مشكلة المعوقين في لبنان وانتشارها بين فئات الشعب اللبناني في مختلف المناطق اللبنانية؛

- التعرف على اسباب الاعاقات الجسدية والعقلية والعوامل المؤدية لحدوثها؛

- الحصول على بيانات شاملة عن عدد المعوقين وتوزعهم الجغرافي بحسب متغيرات (الجنس - فئات الاعمار - المذهب - الوضع الاجتماعي - الوضع الديمغرافي)؛

- تحديد امكانية تطوير التأهيل وتوسيع الخدمات المفترض توفرها.

وقد اعتمدت هذه الدراسة - كونها دراسة ميدانية تتميز عن البحث الفردى الاحصائي طريقة المسح الشامل الذى جند له ما لا يقل عن ثلاثمائة رئيس فريق ومحقق ميداني بحيث انتشرت مراكز التسجيل في جميع المناطق والاحياء اللبنانية بالاضافة الى الزيارات المنزلية في حال عدم استجابة الاهالي للتسجيل في المراكز.

كما تم اعتماد الاستمارة كوسيلة للبحث الميداني بحيث شملت ٩٣ سؤالا من اهمها: عمر المعوق - جنس المعوق - نوع العوق - اسباب العوق - طائفة المعوق - مذهب المعوق - وضع المعوق الاجتماعي - وضع عائلة المعوق - مكان اقامة المعوق.

وقد قسمت الاعاقة الجسدية الى فئتين:

- فئة اولى: اعمى - اصم - ابكم - ابتر؛
- فئة ثانية: مشلول - مشوه - مصاب بروماتيزم.

وضمت الاعاقة العقلية:

- المصابين بالصرع والمنغوليين؛
- التخلف العقلي والامراض العقلية التي امكن التعرف عليها.

بلغ عدد الذين تم احصاؤهم (١٩٩٧٤) معوقا من مختلف الفئات. ولا يشكل هذا الرقم بالطبع العدد الاجمالي للمعوقين في لبنان عام اعداد الدراسة. وقد اعدت لوائح اسمية بجميع الذين جرى التعرف عليهم وفقا لاماكن اقامتهم الفعلية وكذلك وفقا لمكان اقامتهم بحسب تذكرة الهوية وذلك كما يلي:

- ١٨٣٢١ معوقا امكن ملء استمارة معلومات كاملة لهم؛
- ٩٢١ معوقا امكن الحصول على جزء من المعلومات عنهم؛
- ٧٣٢ معوقا امكن الحصول على اسمائهم ونوع اعاقتهم فقط.

ويظهر توزع المعوقين جغرافيا من خلال الاستمارات التي تم فرزها على الحاسب الالكتروني وعددها (١٨ ٣٢١) معوقا جسديا و (٥ ٩٤٠) معوقا عقليا على الشكل التالي:

المعوقون جسديا

محافظة بيروت	: ٢ ٠٥٥ معوقا اى بنسبة (١١ر٢٠ في المائة)
ضواحي بيروت	: ٣ ٢٨٠ معوقا اى بنسبة (١٧ر٩٠ في المائة)
محافظة جبل لبنان	: ٢ ٣٧٧ معوقا اى بنسبة (١٢ر٩٧ في المائة)
محافظة الشمال	: ٤ ٢٣٧ معوقا اى بنسبة (٢٣ر١٣ في المائة)
محافظة الجنوب	: ٣ ٥٠٥ معوقين اى بنسبة (١٩ر١٣ في المائة)
محافظة البقاع	: ٢ ٨٦٧ معاقا اى بنسبة (١٥ر٦٥ في المائة)

نستطيع القول ان ابرز نسبة مئوية للمعوقين (٢٣ر١٣ في المائة) ظهرت في محافظة الشمال تلتها مباشرة النسبة المئوية (١٩ر١٣ في المائة) للمعوقين في محافظة الجنوب. كذلك تجدر الاشارة الى تقارب النسب المئوية لتوزيع المعوقين، في محافظة الجنوب (١٩ر١٣ في المائة) وضواحي بيروت (١٧ر٩٠ في المائة) ومحافظة البقاع (١٥ر٦٥ في المائة). كما يظهر هذا التقارب بين النسب المئوية لتوزع المعوقين في محافظة جبل لبنان (١٢ر٩٧ في المائة) ومحافظة بيروت (١١ر٢٠ في المائة).

المعوقون عقليا

محافظة بيروت	: ٧٦٨ معاقا عقليا اى بنسبة (١٢ر٩٣ في المائة)
ضواحي بيروت	: ١ ٠٩٧ معاقا عقليا اى بنسبة (١٨ر٤٧ في المائة)
محافظة جبل لبنان	: ٨٦١ معاقا عقليا اى بنسبة (١٤ر٤٩ في المائة)
محافظة الشمال	: ١ ٣٤٩ معاقا عقليا اى بنسبة (٢٢ر٧١ في المائة)
محافظة الجنوب	: ١ ٠٨٠ معاقا عقليا اى بنسبة (١٨ر١٨ في المائة)
محافظة البقاع	: ٧٨٥ معاقا عقليا اى بنسبة (١٣ر٢٢ في المائة)

ان ابرز نسبة مئوية للمعوقين (٢٢ر٧١ في المائة) ظهرت في محافظة الشمال وتلتها مباشرة النسبتان المئويتان في ضواحي بيروت (١٨ر٤٧ في المائة) ومحافظة الجنوب (١٨ر١٨ في المائة). كذلك تجدر الاشارة الى تقارب النسب المئوية لتوزيع المعوقين في محافظة جبل لبنان (١٤ر٤٩ في المائة) ثم في محافظة البقاع (١٣ر٢٢) ثم في محافظة بيروت ١٢ر٩٣ في المائة).

جيم- تقدير عدد المعوقين

لقد ارتكزت دراسة «احصاء وتصنيف المعوقين في لبنان» ١٩٨١ على معطيات دراسة «احصاء القوى العاملة» التي اعدت عام ١٩٧٠. شملت الدراسة، تقديريا (٦٥في المائة) من عدد المعوقين الذين هم من عمر ٣ الى ٦٠ سنة والذين يقدر عددهم وفقا لمعطيات احصاء القوى العاملة لحسابات احصائية (٣٠ ٧٨٤) معاقا.

تشير معطيات دراسة القوى العاملة في لبنان عام ١٩٧٠ الى وجود (٢٧٠ ٢١) معوقا من عمر ٣ الى اقل من ٦٥ سنة، وذلك من اصل (٣٢٥ ١٢٦ ٢) مقيما على الاراضي اللبنانية اى بنسبة (٠٠ر١في المائة)، كما تشير الى وجود (٤٢٠ ٣٠) معوقا من جميع الاعمار اى بنسبة (٤٣ر١في المائة) من مجموع السكان.

وتبين نتائج الدراسة الميدانية لدراسة احصاء وتصنيف المعوقين ان عدد المعوقين بسبب الاحداث اللبنانية هي كالتالي:

- معوقون جسديا مجموعة اولى (اعمى واصم وابكم وابتر): ٥٩٠ من اصل ٢.٣ ٧؛
- معوقون جسديا مجموعة ثانية (مشلول، مصاب بروماتيزم، مشوه، اعاقات غير مذكورة): ٦٥٢ من اصل ٥٥٩ ٩؛
- معوقون عقليا: ١٧٩ من اصل ٩٤٠ ٥.

اى بمجموع يساوى (٤٢١ ١) معوقا اى بنسبة (٧٦ر٧ في المائة). مما سمح بتقدير نسب المعوقين في لبنان عام ١٩٨١ كالتالي: (٨٠ر١في المائة) تقريبا بالنسبة للمعوقين من عمر صفر الى اقل من ٦٥ سنة. (٥٤ر١ في المائة) تقريبا بالنسبة للمعوقين من كل الاعمار (٤٣ر١ في المائة × ٧٨٠ر١ في المائة).

يقدر عدد اللبنانيين المقيمين عام ١٩٨١ وبحساب زيادة سكانية سنوية ٧ر٢ في المائة ٣٢٥ ١٢٦ ٢ × ٠٢٧ر١ في المائة = ٣٩٢ ٨٥٠ ٢ نسمة.

يقدر عدد المعوقين اللبنانيين من عمر صفر الى اقل من ٦٥ سنة اذا بـ: ٣٩٢ ٨٥٠ ٢ × ٠٨ ١ في المائة = ٧٨٤ ٣٠ معوقا.

بلغ عدد المعوقين الذين تم احصاؤهم خلال الدراسة الميدانية (٩٧٤ ١٩) معوقا من عمر ٣ الى ٦٠ سنة من اصل الـ ٧٨٤ ٣٠ معوقا (الذين تم تقديرهم).

هذه المعطيات الاجمالية تسمح بالقول، ان الدراسة الميدانية شملت عمليا ما يقارب ٦٥في المائة من مجموع المعوقين بين عمر صفر و ٦٠ سنة.

هكذا يقدر عدد المعوقين من كل الاعمار في لبنان عام ١٩٨١ بـ:
٣٩٢ ٨٥٠ ٢ × ٥٤ر١ في المائة = ٨٩٦ ٤٣ معاقا.

وتشير تقديرات غير احصائية ان نسبة المعوقين في لبنان اليوم تصل الى حدود ٥ في المائة من مجموع السكان حسب ما يفيد به بعض الاخصائيين، كما يرفع تقدير آخر هذه النسبة الى ١٠ في المائة. وذلك مع اعتبار جميع فئات الاعمار، وكذلك مع احتساب الحالات المرضية الخطيرة، كالاصابات بأمراض القلب والسكرى والسرطان وغيرها. الا ان هذه النسب تبقى من قبيل التخمينات التي لا ترتكز الى اساس احصائي، ولا يمكن بالتالي اعتمادها.

ثانيا- المؤسسات المعنية بشؤون المعوقين والخدمات المؤداة لهم

في لبنان اليوم حوالي خمسين جمعية ذات منفعة عامة تعنى بشؤون المعوقين بينها مراكز كبرى لمعالجة المعوقين جسديا وتشتمل على اقسام للعلاج الفيزيائي وللحالات الطارئة ومراكز تتولى تركيب الاطراف والاجهزة. وخلال الحرب الاهلية نشأت مؤسسات تهتم بالصم والبكم والمكفوفين والمتخلفين عقليا وحالات الادمان.

وقبل عام ١٩٥٦ اقتصر الاهتمام برعاية المعوقين على تقديم بعض الخدمات الخاصة بالمكفوفين ولكن مع انتشار مرض شلل الاطفال انشىء في عاليه اول مستشفى للعناية بالمشلولين من الناحية الطبية والتربوية، ثم بعد ذلك انشىء مركز التاهيل المهني في منطقة حدث بيروت.

وترافق مع هذه المرحلة تاسيس معاهد للمكفوفين والصم والبكم والمتخلفين عقليا ولم يزد عددها على الخمسة توزعت بين بيروت وبعبدا وبرمانا. وجميع هذه المراكز تم تاسيسها برعاية الرعيل الاول من اللبنانيين العاملين في الحقل الاجتماعي.

وفي عام ١٩٧٠ انشىء مركز العلاج الفيزيائي والتاهيل في مؤسسة الخدمات الاجتماعية في طرابلس ومركز آخر في زغرتا.

ان مستوى العناية بالمعوقين اصبح اليوم مقبولا من الناحية الفنية، غير ان حجم هذه الخدمات لا يزال ضئيلا امام ارتفاع نسبة الحاجات.

وقد قامت الدولة في لبنان بدعم المؤسسات المهتمة بشؤون المعوقين وذلك منذ تاسيسها، اما عن طريق اعطائها بدلا يوميا للعلاج والرعاية، أو قروضا وهبات لانشاء المؤسسات وتقديم التجهيزات والمعدات وتوفير التدريب والمنح الدراسية، بطريقة مباشرة أو عبر المنظمات الدولية والاجنبية ذات العلاقة.

والهيئات الحكومية التي تعنى بشؤون المعوقين هي بشكل خاص:

- المديرية العامة للصحة بالنسبة للمعوقين جسديا ولا سيما لتامين تركيب الاطراف الاصطناعية؛
- المديرية العامة لشؤون الاجتماعية بالنسبة للمعوقين حسيا أو المتخلفين عقليا الى جانب التاهيل المهني؛
- مساعدات خاصة من المؤسسة الوطنية للاستخدام التابعة للمديرية العامة للعمل بالنسبة للتاهيل المهني، وهناك ايضا هبات ومساعدات تمنح بواسطة مجلس الانماء والاعمار.

وتقتضي الاشارة هنا الى ان المعوقين قد بدأوا تنظيم انفسهم في جمعيات واتحادات خاصة بهم.

المديرية العامة للصحة متعاقدة مع اكثر من ٣٠ مؤسسة لدفع نفقات اسرّة للعلاج الطويل للعاهات القابلة للتحسن كما انها متعاقدة مع مؤسسات معنية بالعاهات غير القابلة للتحسن. وتؤمن المديرية العامة ما يقارب ٣٠٠ الف ليرة لبنانية شهريا لشراء اطراف اصطناعية واجهزة للشلل.

اما المديرية العامة للشؤون الاجتماعية (مصلحة الانعاش الاجتماعي) وهي المؤسسة الاهم لكل الخدمات التي تقدم للمعوقين في لبنان فقد بدأت منذ تأسيسها عام ١٩٥٩، الاهتمام بشؤون المعوقين جسديا وحسيا حيث اهتمت بتدريب وتأهيل وايواء الصم والبكم والمكفوفين. وفي عام ١٩٦٢ عقدت المصلحة أول اتفاق مع احدى مؤسسات الرعاية لايواء ورعاية وتأهيل ٢٥ ولدا متخلفا عقليا، وفي عام ١٩٧٨ ارتفع عدد هذه المؤسسات الى اربع تقوم بتأهيل ٢٦٠ معاقا. وقد انشأت المصلحة منذ ١٩٧٧ مصلحة خاصة بشؤون المعوقين. اما اليوم فقد ارتفع عدد المؤسسات المتعاقدة معها الى ٢٢ مؤسسة وذلك منذ عام ١٩٧٨، والمصلحة ترعى حاليا ٢٢٥٩ معوقا ٥٣٩ منهم، يتلقون تدريبا مهنيا.

وبالرجوع الى دراسة احصاء وتصنيف المعوقين يتبين لنا ان الاكثرية الغالبة من المعوقين من مختلف الانواع لا تقيم في المؤسسات الخاصة كما تؤكد النتائج ادناه:

وتظهر الجداول الاحصائية ان نسبة المعوقين جسديا من الفئة الاولى الذين يقيمون في مؤسسات خاصة بهم لا تزيد على (٨ر٦٤ في المائة) مقابل (٦٠ر٨٩ في المائة) يقيمون مع اسرهم.

اما المعوقون جسديا من الفئة الثانية فهناك (١٦ر٥ في المائة) منهم يقيمون في مؤسسة مقابل (١٤ر٩٣ في المائة) يقيمون مر اسرهم.

اما على صعيد الاعاقات العقلية فجاء توزعهم بحسب الاعمار كالتالي:

- من عمر ٣ الى ٥ سنوات: (٢٦ر٢ في المائة) في المؤسسة و (٢٦ر٩٤ في المائة) مع الاسرة؛
- من عمر ٦ الى ١٠ سنوات: (٩٢ر٨ في المائة) في مؤسسة و (٢٦ر٨٩ في المائة) مع الاسرة؛
- من عمر ١١ الى ٦٠ سنة: (٤٨ر١٣ في المائة) في مؤسسة و (١٤ر٨٥ في المائة) مع الاسرة.

معظم المعوقين في لبنان اذن يقيمون مع اسرهم، وثمة نقص كبير ظاهر في عدد مؤسسات الرعاية قياسا بعدد المعوقين.

ثالثا- اتجاهات العوق

ان تحليل اتجاهات العوق تعني بالمفهوم الاحصائي اعطاء مقارنات وفقا لمعطيات رقمية مستقاة من الدراسات الميدانية المفترض اعدادها دوريا لرصد واقع الاعاقة في بلد من البلدان.

وقد سبقت الاشارة الى ان مثل هذه الدراسات غير متوفره في لبنان، ويصبح من المتعذر بالتالي القيام بتحليل احصائي علمي لاتجاهات الاعاقة، على انه من السهل ان نستنتج من خلال الظروف التي يعيشها لبنان وهو البلد الذى لا يزال منذ اربعة عشر عاما مسرحا لحرب اهلية قاسية، ان اتجاه الاعاقات يتميز بازدياد عدد الاصابات الجسدية من مختلف الانواع ولا سيما الاصابات الناجمة عن القذائف العشوائية وانفجار السيارات المفخخة والصدامات المسلحة.

فلا يكاد يمر اسبوع واحد دون ان نقرأ في الصحف ونسمع في نشرات الاخبار الاذاعية والتلفزيونية عن نقل عدد من الاشخاص الى المستشفيات للمعالجة، وينتهي الامر بهم للاصابة بعاهة من العاهات.

هذا اذا استثنينا حالات الاضطراب النفسي والقلق والخوف التي يعيشها اللبنانيون وما تحدثه من انعكاسات سلبية على حالتهم العصبية ولا سيما بالنسبة للاطفال والاولاد الذين عرفوا حياة الملاجئ والاقبية، ولعل القاء نظرة سريعة على نتائج «دراسة احصاء وتصنيف المعوقين في لبنان» ما يسمح لنا بتصور ما آلت اليه الحال اليوم بعد مرور ثماني سنوات على هذه الدراسة.

اذ اشارت الجداول الاحصائية الى النتائج التالية:

		العدد	النسبة
- معوق عقلي (٣ - ٥ سنوات) :	- احداث لبنان =	١	٧ر١٤ في المائة
	- حادث آخر =	١١	٧٨ر٥٧ في المائة
- معوق عقلي (٦ - ١٠ سنوات):	- احداث لبنان =	١٥	١٨ر٠٧ في المائة
	- حادث آخر =	٥٠	٦٠ر٢٤ في المائة

رابعا- تصنيف انواع العوق

لكي نستطيع الاحاطة بأنواع العوق لا بد ان ننطلق من تحديد معين يجري على أساسه تصنيف الاعاقات، وذلك بهدف ان يأتي التصنيف ميدانيا وليس نظريا.

وفي دراسة احصاء وتصنيف المعوقين الآنفة الذكر تمت الاستعانة بمصادر القانون اللبناني وبتعريف منظمة الصحة العالمية بنوع خاص.

وفي القانون اللبناني فإن «المعوق هو كل شخص تكون امكانياته لاكتساب وحفظ عمل منخفضة فعليا بسبب عجز او نقص في مؤهلاته الجسدية او العقلية. اما المعوقون جسديا فهم: المكفوفون - الصم البكم - فاقدو الاطراف - المشلولون. والمعاقون عقليا او المتخلفون عقليا هم الاشخاص الذين يعانون ضعفا في بعض المراكز العصبية يؤدى الى اضطراب في النمو العقلي يعيق المصاب عن التوافق الاجتماعي».

اما التعريف الذى اعطته منظمة الصحة العالمية سنة ١٩٧٦ فهو التالي:

«الاعاقة هي وجود صعوبة في القيام بعمل يعتبر اساسيا بالنسبة لنشاط الشخص اليومي كالاعتناء بنفسه او القيام بالنشاط الاجتماعي الاقتصادي الذي يتماشى مع عمر الشخص وجنسه ودوره الطبيعي في المجتمع، والاعاقة تكون مؤقتة أو دائمة».

انطلاقا من هذين التعريفين ومع استثناء فئتي الاعمار ما دون ثلاث سنوات وما فوق ٦٠ سنة امكن حصر انواع الاعاقات في لبنان على الشكل التالي:

قسمت الاعاقات الى نوعين رئيسيين، الجسدية والعقلية، وقد اخذ بعين الاعتبار تداخل هذه الاعاقات بعضها ببعض لانها اعاقات مركبة في اكثر الاحيان.

الاعاقات الجسدية وقسمت الى مجموعتين، مجموعة اولى : اعمى، ابكم، اصم، ابتر. ومجموعة ثانية : مشلول، مصاب بروماتيزم مزمن، مشوه.

وجاءت الفئات المركبة للمجموعة الاولى كما يلي:

اعمى؛ اصم؛ اعمى واصم؛ ابكم؛ اعمى وابكم؛ اصم وابكم؛ اعمى واصم وابكم؛ ابتر؛ اعمى وابتر؛ اصم وابتر؛ اعمى واصم وابتر؛ ابكم وابتر؛ اعمى وابكم وابتر؛ اصم وابكم وابتر؛ اعمى واصم وابكم وابتر.

اما الفئات المركبة للمعوقين جسديا للمجموعة الثانية فهي:

شلل؛ روماتيزم؛ شلل وروماتيزم؛ تشوه؛ شلل وتشوه ؛ روماتيزم وتشوه؛ شلل وروماتيزم وتشوه.

الاعاقات العقلية وهي كذلك فئتان: التخلف العقلي والامراض العقلية تضاف اليها فئة الافراد غير المتكيفين اجتماعيا، غير القادرين على الاندماج في المدارس او في الحياة العامة.

وعلى العموم فان التصنيفات الفئوية لانواع التخلف العقلي لا تعدو كونها اطرا نظرية، لذلك يجب التعاطي معها بكثير من الحذر كونها غير قادرة على اعطائنا مدلولا ثابتا.

خامسا- النتائج الاجتماعية والاقتصادية

ان الخوض في المشكلات الاجتماعية في لبنان لا بد ان يبدأ بذكر العامل الاقتصادي اولا ومعضلة انهيار النقد الوطني بالذات. فقد اصبح معلوما الان ان الدولار الاميركي الذي كان يساوى حتى سنة ١٩٨٢ حوالي ثلاث ليرات لبنانية، بات يزيد اليوم على ٥٤٠ ليرة لبنانية، اى ان سعر صرف الليرة انخفض ١٥٠ مرة تقريبا. في حين ان الحد الادنى للاجور لا يتجاوز رغم كل الزيادات التي طرأت عليه الاربعين دولارا شهريا.

لقد فقدت الليرة معظم قوتها الشرائية بسبب ارتفاع الاسعار، وفي لبنان اليوم ضائقة اقتصادية خطيرة القت بثقلها على مختلف جوانب الحياة، وما من شك في ان هذه الازمة ادت الى تفاقم مشكلة المعوقين لا سيما بعد تزايد عددهم باطراد خلال سنوات الحرب الطويلة.

ان رب العائلة في لبنان بات في وضع لا يسمح له بتحمل تكاليف السكن والغذاء، هذا بالاضافة الى تردى الوضع الصحي والتربوى في البلاد. والمعوق في ظل هذه الظروف اصبح عبئا ثقيلا على ذويه في محاولتهم للحصول على مساعدات اغاثية من الهيئات والمنظمات المحلية والخارجية، اما حصة الميزانيات الحكومية المخصصة للمعوقين فقد تضاءلت قيمتها تحت وطأة التضخم.

هذا مع العلم أن حاجات المعوقين كثيرة ومتنوعة ومتشعبة فهي صحية واجتماعية وتربوية ومهنية. والرعاية الشاملة لحالات الاعاقة تتطلب جهدا كبيرا وتقنية عالية وما يستتبع ذلك من مصاريف لا يستطيع المعوقون واهلهم تحملها لا سيما وهم في غالبيتهم من الفقراء او اصحاب الدخل المحدود. وما وفرته الدولة لهم لا يكفي لسد حاجاتهم الاولية.

ونرى من جهة اخرى ان التوزيع الجغرافي للخدمات ليس متوازنا بين المناطق اللبنانية، فهناك مناطق فيها مراكز عديدة وهناك مناطق اخرى خالية من مراكز التاهيل.

لقد اشارت دراسة «احصاء وتصنيف المعوقين في لبنان» الى ان نحو ربع المعوقين قد تلقوا نوعا من الرعاية والخدمة. كما ان الثلاثة أرباع الباقية من المعوقين جسديا لم يتلقوا اى علاج من الدولة او غيرها.

وما يزيد في تأزم الوضع عدم وجود مرجع واحد مسؤول عن حل مشاكل المعوقين . فاذا قصد المعوق المديرية العامة للصحة مثلا فانها ترسله الى احدى المؤسسات الخاصة ولو قصد مؤسسة خاصة فهي سترسله بدورها الى المديرية العامة للصحة او مصلحة الانعاش الاجتماعي، وغالبا ما يذهب المعوق مرات عديدة الى مراكز المراجعة دون الوصول الى نتيجة. وغالبا ما يتحمل المعوق نفسه وزر الخلاف بين المديرية العامة للصحة والمستشفيات الخاصة.

ولا تلزم التسعيرة التي تضعها المديرية العامة للصحة للاجهزة الطبية والاطراف الاصطناعية، المعوق الى دفع فرق السعر لانه لا يستغني عن الجهاز الضروري. والمديرية العامة تسدد ١٠في المائة من سعر اي جهاز على ان يتولى المعوق نفسه دفع ثمن الاجهزة والمعدات الطبية او الكراسي المتحركة او العكازات.

اما مؤسسات المعوقين ومعظمها بدأ في الستينات فتتفاوت نوعية خدماتها اذ ليس هناك على العموم معايير لتصنيف نوعية الخدمة، لذلك يجري في بعض هذه المؤسسات استغلال بعض النزلاء للقيام باعمال لا قيمة تأهيلية أو تربوية لها، واحيانا تشكو مراكز المعوقين من غياب الرعاية الصحية مما يؤدي الى اصابة النزلاء بالعقورات في الجلد بسبب انعدام النظافة وعدم القدرة على الحركة. والمعوق الذي لا يتلقى الدعم من ذويه قد يكون فريسة لامراض سوء التغذية.

وفي بعض المؤسسات يجري ايواء الاطفال المعوقين جسديا مع المعوقين عقليا مع الحالات الاجتماعية الاخرى.

كما وان هناك نقصا فادحا على صعيد الوعي الاجتماعي وفي مستوى اقتناع افراد المجتمع في معالجة مشاكل الاطفال المعوقين وهم احوج الناس للتفهم والقبول في البيئة المحيطة.

اما النظام الذي تعتمده الدولة من خلال مصلحة الانعاش الاجتماعي لارسال المعوق الى المؤسسة الاجتماعية الخاصة لايوائه ورعايته وتأهيله، فلا يمكنه ان يحل الا جزءا من المشكلة، فمع احتساب سعر الكلفة الحقيقي لكل معوق والذي رفعته مصلحة الانعاش تدريجيا فانه بات اليوم لا يتعدى ٣٠في المائة من الكلفة الحقيقية لكل معوق نتيجة التضخم.

ومشكلة التأهيل من المشاكل الاساسية التي يعاني منها المعوقون، اذ ان هناك صعوبة في قبول المعوقين في المؤسسات التعليمية والمهنية لا سيما وان هذه المؤسسات ليست معدة لقبول هذه الفئة من الناس، فاما انه يتحتم على المعوق صعود الدرج مثلا او ان يكون المصعد ضيقا، هذا اذا توفر حسن الاستعداد اداريا لقبول المعوقين.

اما مراكز التأهيل المهني فهي غير قادرة على استيعاب المعوقين او اعدادهم مهنيا على النحو المنتج.

وعلى صعيد التوظيف والتشغيل فان وضع المعوقين هو اشبه بوضع الزنوج في اميركا في اوج فترة التمييز العنصري كما افاد احد المعوقين الذي اشار الى ان مؤسسات الاستخدام لا تنظر للامكانيات الانتاجية المتوفرة عند المعوقين وتفضل دائما تشغيل الاسوياء.

سادسا- السياسات الحكومية

ألف - المديرية العامة للشؤون الاجتماعية (مصلحة الانعاش الاجتماعي)

ان اول تحول جدي باتجاه الاهتمام الحكومي بقضية المعوقين جاء سنة ١٩٧٧ وذلك مع انشاء مصلحة متخصصة في ملاك مصلحة الانعاش الاجتماعي هي مصلحة المعوقين. وقد انيطت بهذه المصلحة المهمات التالية:

١-الاهتمام بالحالات التي تشكو من نقص جسدي او عضوي او انخفاض في مستواها العقلي او خلل في هيكلها العصبي والعمل على تيسير الحياة المنتجة الفاعلة لها والتي تؤدي الى استقلالها نفسيا وماديا عن طريق رعايتها وتأهيلها وايجاد التسهيلات اللازمة لتشغيلها.

والظاهر من الفقرة اعلاه اهتمام المشترع بكافة جوانب الاعاقة من النواحي الحياتية والنفسية وتسهيل اموره المعيشية وتأهيله وتدريبه.

٢- اعداد برنامج شامل لمختلف عمليات رعاية وتأهيل المعوقين في جميع المراحل، مع ممارسة الرقابة التطبيقية.

٣- تنظيم دورات تدريبية لرعاية المعوقين من اجل تخريج متخصصين للعمل في هذا المجال وانشاء مراكز تدريب متخصصة.

وقد انشأت المصلحة مركزا نموذجيا لخدمة المعوقين قوامه لجنة رسمية تعنى بالاولاد الذين يشكون من اضطرابات نفسية وعقلية.

٤- العمل على تحديد المواصفات والشروط الفنية الواجب توفرها في مؤسسات رعاية المعوقين.

وقد تم فعلا وضع هذه المواصفات ويجري على اساسها التعاقد مع المؤسسات المنشأة.

٥- اجراء التنسيق بين اجهزة الدولة المتخصصة وجميع المؤسسات التي تعنى بشؤون المعوقين.

وتسعى المصلحة لايجاد الأسس المناسبة لاشكال التعاون بين القطاع الحكومي والقطاع الاهلي باتجاه خدمة المعوقين.

٦- اقتراح التشريعات الرامية الى مساعدة المعوقين لتحسين اوضاعهم المعيشية والتأهيلية والمهنية.

وبشكل عام تنحصر الخدمات التي تؤديها المصلحة حتى الان برعاية وايواء وتأهيل المعوقين وذلك من خلال التعاقد مع المؤسسات الاهلية وقد بلغ عدد المؤسسات المتعاقدة حتى اليوم ٢٢ مؤسسة في مختلف المناطق، كما بلغ مجمل ما انفقته في ميدان المعوقين سنة ١٩٨٨ حوالي ٨٠ مليون ليرة لبنانية.

وفي ضوء نتائج الدراسة التي قامت بها مصلحة الانعاش الاجتماعي تم اعتماد الاولويات التالية بشأن المعوقين:

(أ) اعتماد سياسة وقائية لجهة تطويق المسببات والاستكشاف المبكر. واعتماد اسلوب التوجيه والتوعية في مرحلة ما قبل المدرسة وحث جميع العاملين في حقل الاعاقة للمشاركة والاسهام في هذا النشاط التوجيهي؛

(ب) تشجيع التخصص للعاملين في شؤون رعاية المعوقين وتأهيلهم وتشغيلهم، لان هناك نقصا كبيرا في عددهم، والعمل على انشاء مؤسسة تعنى بالتدريب فضلا عن تشجيع ارسال بعثات المتدربين الى الخارج.

وقد سبق لمركز التدريب الاجتماعي التابر للمصلحة بالتعاون مع منظمة الامم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونسيف) ان قام بعقد عدة دورات تأهيلية للعاملين مع المعوقين اثناء الخدمة والان يلاقي موضوع التدريب اهتماما خاصا من قبل المديرية العامة للصحة والجامعة اللبنانية التي انشأت فرعا للاشراف الصحي الاجتماعي وكذلك من قبل المديرية العامة للتربية الوطنية والمؤسسة الوطنية للاستخدام.

(أ) تشجيع انشاء مشغل تجريبي تتعهده الدولة في مراحله الاولى حتى يصل الى مرحلة الاكتفاء الذاتي؛

(ب) تصنيف خدمات المؤسسات المتعاقدة مع المصلحة لجهة نوعية الخدمات التي تقدمها؛

(ج) انشاء مؤسسات نموذجية تابعة للدولة مباشرة تتولى دراسة حالات الاعاقة، والعلاج والتأهيل، والاشراف على اجراء الابحاث والدراسات الاكاديمية والمهنية.

وفي اطار المديرية العامة للعمل انشئت هيئة باسم الهيئة الوطنية لرعاية المعوقين تعنى وفقا لنصوصها التنظيمية بالامور التالية:

(أ) تحديد حاجات المعوقين عن طريق الدراسات؛

(ب) اقتراح وابداء الرأى في مشاريع النصوص المتعلقة بشؤون المعوقين بما فيها التأهيل والتدريب والتشغيل في القطاعين العام والخاص والحماية وشروط العمل والتنسيق بين مختلف المؤسسات العامة والخاصة.

باء - المديرية العامة للصحة

المديرية العامة للصحة هي اول ادارة تقابل المعوق حين يعرض نفسه بصفته مريضا وهي التي تضع ملفه الصحي وتتابع وضعه. كما تتعاقد المديرية العامة للصحة مع المؤسسات الاستشفائية ضمن شروط فنية ومالية للاهتمام بشؤون المعوقين. وللمديرية العامة للصحة دور ايضا في مجال الوقاية الصحية كما انيط بالمديرية العامة رعاية وعلاج وحماية المرضى العقليين. وللمديرية العامة حق الادعاء المدني العام. وتتطلع وزارة الصحة الى انشاء الوحدات المناسبة في ادارتها لترسي اسس الاشراف والتوعية والوقاية الصحية في مجال المعوقين.

جيم - الضمان الاجتماعي

تبرز علاقة الضمان الاجتماعي بالمعوقين من خلال فرع ضمان طوارئ العمل والامراض المهنية، ففي حال أصيب الاجير باعاقة بسبب طوارئ العمل يؤمن له الضمان الاجتماعي:

١- الطبابة والاستشفاء بنسبة ١٠٠في المائة.

٢- في حال حصول عجز جزئي دائم، يصار الى تقدير نسبة العجز ويمنح المعوق على اساسها راتب عجز مدى الحياة.

٣- يقدم صندوق الضمان احيانا الاجهزة والاطراف الاصطناعية للمعوق .

٤- يقوم الصندوق باعادة تاهيل الاجير بهدف اعادته الى الحياة الطبيعية اذا كان هذا ممكنا.

ان ضمان طوارئ العمل لم يوضع بعد موضع التنفيذ وتتطلع ادارة الضمان الان لتلافي النقص الحاصل عن طريق: وضع مشروع ضمان المعوقين والمساهمة المالية في تمويل مشاريع للمعوقين وتشجيع المؤسسات وارباب العمل على تشغيل المعوقين زاخيرا تشجيرالوقاية وطلب العمل.

دال- المركز التربوى للبحوث والانماء

يولي المركز التربوى للبحوث والانماء التابع لوزارة العمل والتربية الوطنية والفنون الجميلة موضوع تثقيف المعوقين وتدريبهم اهمية خاصة، وقد طرح المركز مشكلة المعوقين بصورة غير مباشرة عن طريق دراستين تتعلقان بالمدارس المتخصصة والتعليم المختص. وركز المركز على كيفية تحقيق ادماج الاطفال المعوقين في المدارس العادية من خلال رسم سياسة واضحة تحدد حقوق الاطفال اللبنانيين وضمان التزام الهيئة التعليمية بدعم عملية الانخراط الاجتماعي للمعوقين وتدريب المعلمين للقيام بمهمة المساعدة على دمجهم وتاهيل الابنية المدرسية بما يتفق ودمج التعليم المختص واعداد مناهج تربوية خاصة بالمعوقين وتنظيم التربية المتكاملة.

الا ان هذا المشروع التربوي يحتاج الى التطبيق العملي في المدارس والمؤسسات العامة والخاصة في لبنان.

هاء- كلية الصحة العامة بالجامعة اللبنانية

لدى كلية الصحة العامة بالجامعة اللبنانية ثلاثة اقسام تتعلق بالمعوقين بصورة مباشرة أو غير مباشرة هي: العلاج الفيزيائي - تأهيل المعوقين - الارشاد الصحي الاجتماعي. وقد اصبحت مناهج العلاج الفيزيائي جاهزة لاستقبال الطلاب بالتعاون مع مراكز تدريب خاصة. كما تعد كلية الصحة العامة مشروعا لتأسيس مدارس ابتدائية خاصة نموذجية ملحقة بقسم تأهيل المعوقين. اما قسم الارشاد الصحي الاجتماعي فسيكون له خريجون ابتداء من نهاية العام الدراسي ١٩٨٩-١٩٩٠.

ويمكن ان نلاحظ في النهاية ان ثمة تحسسا لقضية المعوقين على صعيد السياسات الحكومية في لبنان، الا ان هذا التحسس لا يجري التعبير عنه على المستوى المطلوب، وباستثناء الدور المهم الذي تقوم به مصلحة الانعاش الاجتماعي على هذا الصعيد يمكن القول ان هناك الكثير مما يجب عمله في هذا النطاق، كما ان من الجدير بالقول ان تشعب الجهات الرسمية المعنية بقضايا الاعاقة من شأنها ان تخلق ازدواجية في العمل وتتسبب في هدر الجهود.

سابعا- التوصيات

استنادا الى الدراسات الميدانية ولا سيما ما ورد في دراسة احصاء وتصنيف المعوقين في لبنان بشأن الاحتياجات، والى المقررات التي اتخذت في مؤتمرات عقدت حول الاعاقة وبناء على لقاءات مختلفة مع مسؤولين حكوميين وممثلين عن القطاع الخاص وبعد الاطلاع على خطط موضوعة بشأن معالجة مشاكل الاعاقة يمكن الانطلاق من حقيقة باتت واضحة بنتيجة الحرب المستمرة وتصدع المؤسسات الحكومية والاهلية وتردي الوضع الاقتصادي والاجتماعي، ثمة حاجة ملحة لدعم قضية المعوقين المتفاقمة على جميع الاصعدة ولا سيما مضاعفة الاعتمادات المالية المخصصة لايوائهم ورعايتهم وتأهيلهم، واعادة تجهيز المؤسسات المعنية بخدمتهم، وزيادة عدد العاملين معهم.

ونورد فيما يلي ملخصا لابرز التوصيات التي يجدر الاخذ بها من قبل الهيئات الحكومية والاهلية والدولية المعنية بشأن المعوقين في لبنان:

١- الشروع باعداد دراسة جديدة لاحصاء المعوقين تعتمد طريقة المسح الشامل لتكوين صورة علمية واضحة عن واقع العوق في لبنان عام ١٩٨٩ وبعد مرور ثماني سنوات على الدراسة الاولى. وذلك بهدف تحديد نوع احتياجاتهم وحجمها بهدف العمل على تلبية ما هو ملح منها.

٢- اخذ حالة الحرب الراهنة بعين الاعتبار واتخاذ ما يلزم من تدابير سريعة في ميدان المعوقين على اختلاف انواعهم.

٣- حث الدولة والمجتمع والمؤسسات الانسانية الراغبة بدعم لبنان ان تعطي اولوية لمساعدة مؤسسات المعوقين التي تضررت بفعل الاحداث اللبنانية من اجل اعادة بنائها وتجهيزها.

٤- حث مؤسسات الرعاية المتخصصة بشؤون المعوقين على اعتماد مشاغل العمل المحمية لتامين تدريب المعوقين وضمان عمل لهم بعد التخرج.

٥- تدريب المربين المتخصصين في حقل الاعاقة خلال دورات تاهيلية سريعة لتلبية الحاجات الملحة الان.

٦- ايجاد مربين متخصصين في حقل الاعاقة خلال السنوات المقبلة لتغطية الحاجات الملحة في المؤسسات.

٧- دعم ادارات الدولة المختصة بمساعدات عينية تخصص للمعوقين، هي عبارة عن تجهيزات ومعدات ولوازم شخصية لهم.

٨- اعداد حملة اعلامية بواسطة وسائل الاعلام من اذاعة وتلفزيون وصحف للمواطنين تشرح وجوب تسهيل الحياة اليومية للمعوق.

٩- التوعية المدنية عبر البرامج التربوية لتفهم واقع المعوق وعدم وضع العوائق امام تنقلاته اليومية.

١٠- تحديد اماكن خاصة بالمعوقين تسهل لهم التوجه الى اماكن اللهو العامة كالسينما والمطاعم والمسابح وغيرها.

١١- حث الدولة على انشاء مشاريع تاهيل الطرق والابنية العامة، وتنفيذ انشاءات خاصة لتسهيل تنقلات المعوقين.

١٢- حث الدولة على استصدار التشريعات الضرورية لفرض الزامية لحظ وسائل تسهيل وصول المعوقين الى كافة الابنية العامة والخاصة.

١٣- حث الدولة على تعديل قانون النقل العام لتامين مكان مخصص في الاوتوبيسات لدخول الكرسي المتحرك.

١٤- حث الدولة بسن تشريع يفرض على مؤسسات الدولة تشغيل المعوقين بمعدل محدد ولا سيما في وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والصحة والشؤون الاجتماعية وغيرها.

١٥- استلهام النصوص الدولية المتعلقة بحقوق المعوقين في التشريعات المحلية.

المراجـع

- دراسة احصاء وتصنيف المعوقين في لبنان، المديرية العام للشؤون الاجتماعية ١٩٨١.
- المعوقون في لبنان، مؤسسة كاريتاس ١٩٨١ (بالفرنسية).
- المؤتمر الاول لشؤون المعوقين ٢٨ ـ ٢٩ حزيران/يونيو ١٩٨٦، طرابلس.
- تاهيل المعوقين في لبنان، تقرير هشام بارودي لمنظمة الصحة العالمية، آب / اغسطـــس ١٩٨٧ (بالانكليزية).
- ملفات واحصاءات مصلحة المعوقين في المديرية العامة للشؤون الاجتماعية .
- مقابلات مع مسؤولين في ميدان الاعاقة من القطاعين العام والخاص استقصاءات ميدانية لمعّـــد التقرير.

UNESCWA LIBRARY
20010260